

مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112 العدد 4 (2009) : 210 - 223
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

تحقيق التراث بين الماضي والحاضر

أ/ بالحاج ناصر - قسم التاريخ المركز الجامعي - غرداية

موضوع تحقيق التراث، موضوع شاسع ومتشعب، ولا يمكن تناول جميع ثناياه في هذه الورقة من أوراق الملتقى، لذا سأحاول تحديد مفهوم كل من مصطلحي التحقيق، والتراث، ثم أحاول بعدها تبيان جهود العلماء العرب والمسلمين في مجال تحقيق التراث، ومنهجهم المتبع في ذلك، ومدى مساهمتهم في وضع أسس هذا العلم. ثم أتطرق باختصار إلى تطور هذا الفن عند علماء أروبا، وإعطاء لمحة عن دور المستشرقين. وبعدها أتطرق إلى واقع تحقيق التراث وإحيائه، ومدى كونه ضرورة عصرية. ثم أبين أهم الأساسيات في تحقيق النص، دون النفاذ إلى التفاصيل، وإلى جميع مراحل إعداد النص المحقق للنشر.

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور علماء الأمة الإسلامية في وضع أسس فن تحقيق التراث، وإلى تصحيح العديد من المفاهيم، ومنها الاعتقاد بأن هذا الفن دخيل على الحضارة الإسلامية، في حين أن المسلمين سبقوا غيرهم في هذا المجال. كما تهدف الدراسة من وراء كل ذلك، إلى إرشاد الطلبة إلى أهم معالم فن التحقيق.

1- تعريف مصطلحي "التحقيق" و"التراث": التحقيق: التحقيق ليس مصطلحا حديث الظهور كما يُظَنّ، بل كان شائع الاستعمال لدى علماء العرب والمسلمين القدامى، لاسيما علماء اللغة، فكانوا يعدون المؤلف الثبت محققا. ففي لسان العرب: "حقَّ الأمر يَحُقُّه حقًّا وأحقَّه: كان منه على يقين. تقول: حقَقْت الأمر وأحقَقْتُه إذا كنت على يقين منه"[(1)].

والتحقيق في التراث يعني: التثبت من صحة الأخبار وصدقها.

والكتاب المحقق هو الذي "صح عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه

أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه"[2].

التراث: أما كلمة تراث، فأصلها مأخوذ من الفعل ورث. ففي لسان العرب: "التُّراثُ: ما يخلفه الرجل لورثته، والتاء فيه بدل الواو"[3]. والتراث في مجال تحقيق النصوص، هو كل ما بلغنا، في أي فن من الفنون. أي أنه كل ما تركه العلماء في فروع المعرفة المختلفة، وفي مختلف الأزمنة.

وباختصار نستطيع أن نصل إلى تعريف التراث بشكل بسيط، إذا تذكرنا أن هذه الكلمة تأتي مع كلمة أخرى تدل عليها، وهي التحقيق، فقولنا: "تحقيق التراث"، إنما نريد بالتراث هنا "الكتب المخطوطة التي ورثها السلف للخلف"[4].

2- منهج التحقيق عند العلماء العرب والمسلمين القدامى: كان علماء الاسلام سباقين، إلى الوصول للقواعد التي يقابلون بها بين النصوص المختلفة لتحقيق الرواية، ووضع القواعد، لضبط مؤلفاتهم وتصحيحها، وكيفية كتابتها على أسس وقواعد واضحة المعالم، وذلك بضبط الكلمات بالشكل، واستخدام العلامات الواجبة لإصلاح الخطأ، أو تعديل جملة أو عبارة، أو حذف بعض أجزائها، أو إضافة جديد إليها، ووضع رموز لاختصار أسماء العلماء والكتب، وغير ذلك من القواعد والاصطلاحات.

ولنا في علم الحديث نموذجا بارزا، ألا وهو ما قام به علي بن مُحَّد بن عبد الله اليونيني (ت 701هـ) في تحقيق روايات صحيح البخاري، للإمام البخاري (ت 656هـ)، نظرا لما اتسم به عمله بالتحقيق والضبط، وتحري الصواب، وسلوك الطرق المختلفة لبلوغه، حيث قام بمراجعة الروايات المختلفة وتحقيقها، وتحريرها مما شابها من خلط واضطراب، وهو يقترب كثيرا مما يقوم به المعاصرون في تحقيق النصوص ونشرها.

ضبط العلماء المسلمون السابقون، طرق تحمل العلم في درجات مختلفة من العلو والصحة، وهي قواعد تلقي دراساتها اليوم، أضواء كثيرة على قراءة تراثنا المخطوط في تلك العصور، كما أنها تمثل بذور علم تحقيق النصوص بمعناه الحديث. وهذه الطرق هي:

- السماع: وذلك بأن يسمع التلميذ أو السامع ما يرويه له الشيخ من حافظته أو يقرؤها من كتابه. وقال القاضي عياض عن هذا الطريق: "وهو أرفع درجات أنواع الرواية

عند الأكثرين (...)"[5]. ويكون التعبير عن ذلك بإحدى العبارات التالية: "أملى عليَّ فلان" أو "سمعت" أو "قال لي فلان" أو "حدثني فلان" عند الانفراد بالتحدث، و"حدثنا فلان" إذا كان الحاضرون جمعا ونفس الأمر مع القول: "أخبرني فلان"، و"أخبرنا فلان"، أما في الشعر فيقال: "أنشدني وأنشدنا"[6].

– القراءة على الشيخ: وذلك بأن يقرأ التلميذ على الشيخ من كتاب، أو يلقي من حافظته على الشيخ، والشيخ منصت يقارن ما يقرأ. ويقال عند الرواية قرأت على فلان.

ــ السماع على الشيخ بقراءة غيره، ويقول عند الرواية: "قُرِئَ على فلان وأنا أسمع". و يعتبر القاضي عياض هذا الطريق وما قبله، طريقا واحدا فقال: "الضرب الثاني: القراءة على الشيخ، وسواء كنت أنت القارئ، أو غيرك وأنت تسمع، أو قرأت في كتاب أو من حفظ، أو كان الشيخ يحفظ ما يقرأ عليه، أو يمسك أصله"[7].

. الإجازة: وهي على قسمين:

أ– أن يعطي الشيخ أو الراوي المُجاز، إجازة أو تصريحا لآخر، بأن يروي نصا محددا.

ب– أن يمنحه إجازة أو تصريحا برواية كتب، كأن يقول له: "أجزتك رواية كل ما أروي"، ويقول الراوي "أجازني" أو "إجازةً".

. المناولة: وذلك بأن يعطي الشيخ لتلميذه أصول كتابه، أو الكتاب الذي يرويه، أو يعطيه نسخة مُقابَلَة منه، ويقول له: "هذا كتابي، وقد أجزتك روايته"، وتكون هذه النسخة ملكا له، أو يشترط على التلميذ أن ينسخ منها نسخة ثم يعيد الأصل للشيخ، ويقول المتحمل بهذا المتحمل بهذا الطريق: "حدثَني مناولة".

– الكتابة أو المكاتبة: وذلك بأن يعطي الشيخ تلميذه نسخة من كتابه، أو من مروياته، وليس من الضروري أن يقول له صراحة: "أعطيتك حق روايته". ويقول المتحمل بهاذا الطريق: "كتب إليّ فلان، أو بعث إليّ".

– الوِجادة: وتعني استخدام أحد الكتب و النقل عنه، دون رواية عن مؤلفه أو راويه، وبغض النظر عن المعاصرة أو القدم. ويقول المتحمل بهذا الطريق: "وجدت في كتاب فلان"، أو: "قال" أو: "حُدِّثتُ"، ونحو ذلك.

حينما عمت الوجادة، لاسيما في القرن الرابع الهجري، رأى العلماء أنه من الضروري وضع قواعد لضبط المؤلفات و تصحيحها، وكتابتها على أسس وقواعد واضحة، مثل استخدام علامات مختلفة لإصلاح الخطأ، أو تعديل العبارة، أو حذف بعض أجزائها، أوإضافة جديد إليها، وغير ذلك. فكانت هذه أصول ما يعرف اليوم بفن تحقيق التراث.

وأوَّل من اهتم بهذه المسائل و إبرازها من العلماء، هم رجال الحديث، حيث دفعهم اهتمامهم البالغ بعلوم الحديث و نقده، ومعرفة الرجال، والعناية بضبط أسمائهم وألقابهم وكناهم، إلى عنايتهم كذلك بطريقة كتابة مؤلفاتهم، ووضع القواعد المثلى لضبطها وتحريرها. ومن أهم من ألف في هذه القواعد من القدماء:

– الحسن بن عبد الرحمان بن خلاّد الرامَهُرْمُزِيّ (ت 360هـ): "المُحدِّث الفاصل بين الراوي و الواعي".

– القاضي عياض بن موسى اليَحْصُبِيّ (ت 544 هـ): "الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع"، حققه السيد أحمد صقر، ونشره لأول مرة في القاهرة سنة **1970**.

– بدر الدين بن جماعة (ت 733هـ)، "تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم"، نشره محمّد هاشم الندوي، في حيد آباد الدكن بالهند سنة 1353هـ.

من خلال هذه المؤلفات وغيرها نرى مدى تناول القدامى لمسائل يعالجها المحدثون اليوم في تحقيق النصوص، فعلى سبيل المثال نذكر المسائل التالية: المقابلة بين النسخ، إصلاح الخطأ، علاج السقط، وعلاج الزيادة.

1– المقابلة بين النسخ: حرص القدامى على طالب العلم عند جمع مخطوطات الكتاب الواحد، بأن يقابل بينها، للخروج منها جميعا بنص واحد مستقيم. فهذا القاضي عياض يقول عن ذلك: "وأما مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضتها به فمتعينة لا بد منها، ولا يحل للمسلم التقي الرواية ما لم يقابل بأصل شيخه أو نسخة تحقق ووثق بمقابلتها بالأصل (...) فليقابل نسخته من الأصل بنفسه حرفا حرفا، حتى يكون على ثقة ويقين من معارضتها به ومطابقتها له (...)"[(8)].

عند اختلاف النسخ، فإن القدامى كانوا يختارون نسخة يعتبرونها الأم، ويشيرون في

هوامش التحقيق إلى الزيادات والنقص واختلاف الرواية في النسخ الأخرى؛ يقول القاضي عياض عن هذا مايلي: "وأولى ذلك أن تكون الأم على رواية مختصة، ثم ما كانت من زيادة الأخرى ألحقت، أو من نقص أعلم عليها، أو من خلاف خرِّج في الحواشي، وأعلم على ذلك كله، بعلامة صاحبه، من إسمه أو حرف منه للاختصار، لاسيما مع كثرة الخلاف والعلامات، وإن اقتصر على أن تكون الرواية الملحقة بالحمرة فقد عمل ذلك كثير من الأشياخ وأهل الضبط"[9]. ومن فوائد المقابلة أنها تجعل المحقق مطمئنا إلى سلامة النص، وواثقا من صحته وضبطه.

3- ضبط الشكل: وذلك بضبط الكلمات والحروف بالشكل، لاسيما أسماء الأعلام والكتب، ويكون ضبط الكلمة بالحروف، كقولهم: بالحاء المهملة، والدال المهملة، والتاء المثناة، والثاء المثلثة، ونحو ذلك. وأن يضعوا مثلا في باطن الكاف الأخيرة كافا صغيرة أو همزة.

2- إصلاح الخطأ: حرص القدامى على مبدأ وجوب احترام النص، وعدم تصحيح ما فيه من الخطأ بغير علم، ووجوب الإشارة إلى ما كان في الأصل مما صححه المحقق؛ يقول القاضي عياض: "الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها ولا يغيرونها من كتبهم، (...)، ويقرؤون ما في الأصول على ما بلغهم (...) ومنهم من يجسر على الإصلاح"[10]. ومن خلال ما ذكرناه وغيره، يتبين مدى حرص علماء الأمة القدامى على احترام النص، وعدم جرأتهم على إصلاح أخطائه بغير علم.

3- علاج السقط: وهذا في حالة ما إذا سقط شيء من كاتب المخطوط سهوا، وأراد استدراكه، فإنه لا يقحمه بين السطور حتى لا يشوه جمال الصفحة، وإنما يضعه على حاشية الصفحة، ويشير إلى مكانه من النص بعلامة تسمى "علامة الإلحاق" أو "اللحق" أو "علامة الإحالة"، وهي عبارة عن خط رأسي مائل نحو الجهة التي كتب فيها الاستدراك على الحاشية، على يمين الصفحة أو يسارها.

وكان القدماء يفرقون بين الحواشي التي هي من صلب النص وسقطت من الناسخ سهوا، وتلك التي يفسر بها الكاتب كلمة، أو يوضح غامضا، أو يشير بها إلى رأي له، بتلك

العلامات أو الخطوط المنعطفة التي أشرنا إليها من قبل.

4- علاج الزيادة: إذا وقع في الكتاب زيادة، أو كتب فيه شيء على غير وجهه، فإن القدامى كانوا يختارون بين أمور ثلاثة؛ إما يسلخون الورق بسكين ونحوها، أو يمحونه إن أمكن، وهو أولى من الكشط، أو يضربون عليه وهو أجود عندهم من الكشط والمحو، وذلك بأن يصل بالحروف المضروب عليها، ويخلط بها خطا ممتدا، أو أن يجعل خطا منفصلا فوق الحروف، مائلا طرفاه على أول الحذف وآخره. أو أن يحدد بداية الحذف وآخره بحروف مثل (من) في بداية الحذف، و (إلى) في نهايته، أو بدائرة، أو بنصف دائرة في البداية وأخرى في النهاية. وإذا تكررت كلمتان أو عبارتان سهوا فإن الضرب يكون على الثانية منهما، لوقوع الأولى صوابا في موضعها.

5- علامات الترقيم والرموز والاختصارات: لم يعرف القدامى علامات الترقيم المستعملة اليوم، ولكنهم استعملوا ما يقابل بعضها مثل الدائرة في مقابل النقطة، للفصل بين مسألتين، وصورتها كالآتي (o)، وكان هذا منهج غالب المحدثين.

أما عن الاقتباس فعوض الأقواس المستعملة اليوم، كان القدامى يعبرون عن انتهاء الاقتباس بعبارات شتى، مثل: "هذا ما أورده فلان، أو "هذا قول فلان"، أو "إلى هنا قول فلان" أو "انتهى"، وفي نهاية الاقتباس اختصروا كلمة انتهى إلى "اهـ".

أما علماء أروبا، فقد اهتموا في القرن الخامس عشر الميلادي بإحياء العلوم اليونانية واللاتنية، فكانوا يطبعون كتب القدماء دون البحث عن النسخ الأخرى، وكانوا لا يصححون إلا أخطاءه البسيطة. فلما تطور علم الآداب القديمة عمدوا إلى جمع النسخ المتعددة لكتاب من الكتب القديمة، وإلى المقابلة بينها، وكانوا كلما اختلفت النسخ في موضع، اختاروا نسخة وقيدوا ما بقي من الروايات في الهوامش.

وعموما لم يكن لعلماء الغرب منهج معلوم، ولا قواعد متبعة، واستمر الأمر كذلك إلى أواسط القرن التاسع عشر، حين وضعوا أصولا علمية لنقد النصوص ونشر الكتب القديمة. وكان أول ما وصلوا إليه من هذه القواعد، مستنبطا من الآداب اليونانية واللاتنية، ثم من آداب القرون الوسطى الغربية، فألفت المقالات والكتب في فن نقد النصوص(11).

لقد كان للمستشرقين دور كبير في نشر تراثنا، رغم أنهم لم يعتنوا كثيرا في البداية بجمع النسخ، حيث كانوا سباقين إلى نشر العديد من الكتب قبل أن تدخل المطبعة بلدان المشرق، فبدؤوا منذ القرن السادس عشر ميلادي ينشرون بعض الكتب العربية، وكان أول كتاب وضع في أروبا باللغة العربية سنة 920هـ/ 1514م هو رسالة دينية مسيحية من مئة وعشرين صفحة، عنوانها: "الصلوات الليلية والنهارية"، فتوالت بعدها طباعة الكتب العربية، بداية بالقرآن الكريم لأول مرة سنة 1530م في مدينة البندقية.

ويعود الفضل إلى المستشرقين في اكتشاف العديد من نوادر المخطوطات، وفي تحقيقها بشكل جيد في القرن التاسع عشر، بعد أن تطور فن التحقيق، ووضعت له قواعد وأسس مضبوطة، حيث التزموا الأمانة في إخراج النص كما وضع في أصله. ومن أهم دراسات المستشرقين في مجال تحقيق النصوص، دراسة المستشرق الألماني برجستراسر (Bergstrasser)، وهي عبارة عن محاضرات في "أصول نقد النصوص ونشر الكتب"، ألقاها على طلبة الماجستير بقسم اللغة العربية في كلية الآداب بجامعة القاهرة، وهي الدراسة التي اعتمدها الكثير من الباحثين العرب في تحقيق التراث العربي، نظرا لأهميتها، حيث جعل الباب الأول فيها في "النسخ"، والثاني في "النص"، والثالث في "العمل والإصلاح"، وبين فيها قواعد نقد النصوص ونشر الكتب، وطبقها على التراث العربي، آخذا بعين الاعتبار طبيعة المخطوطات العربية.

3– تحقيق التراث في الحاضر، لماذا وكيف؟: إحياء التراث ضرورة علمية قومية وإنسانية، ازدادت أهمية أكثر في العصر الحالي، الذي اختلطت فيه المفاهيم. فأصبحنا بحاجة ماسة إلى الاهتمام بتراثنا وإحيائه وتحقيقه، للاستفادة منه في الحاضر والمستقبل. والاهتمام به ليس ماضويا بقدر ماهو حياتي مستقبلي، وهو ليس وفاء عاطفيا له، بل هو وفاء لأنفسنا من خلاله. فلا يمكن أن نقر بوجودنا إلا إذا اعترفنا بوجود من سبقنا، ولا يمكن أن نبني مستقبلنا إلا إذا حافظنا على ما بقي من تراثنا الفكري، وحمايته من الضياع، نظرا لما يحويه من قيم علمية وأخلاقية كريمة، تمثل دروسا قيمة للأجيال، وقيما إنسانية رائعة تصلح لكل مجتمع متطور. والأهم من ذلك أنها تمثل أسسا نعتمدها اليوم لنبني عليها تطلعاتنا، ونساهم بها في بناء صرح الفكر الإنساني برؤية جديدة معاصرة.

ثم إن تراثنا، وما أبدعه أسلافنا في مختلف مجالات المعرفة، يفرض علينا اليوم تقديره، بنشره وتبيان دوره في بناء صرح الحضارة الإنسانية. وهذا في حد ذاته مما يعطينا الثقة في النفس والإرادة للإبداع ومواكبة الحضارة المعاصرة كما كان أسلافنا. كما أن فقه هذا التراث يمكننا من تبيان مواطن الضعف ومواطن القوة في حياتنا، فالتراث ليس رجوعا إلى الوراء، كما يتوهم البعض، وإنما هو قوة دفع، لأن المستقبل الذي نريد بناءه لا يمكن أن ينفصم عن الماضي.

إن الجهود المبذولة اليوم في مجال تحقيق التراث، بحاجة ماسة إلى التنسيق، وإلى ضبط منهجية واضحة، وموحدة، نظرا لعدم وجود دليل متفق عليه في هذا المجال، وهو الأمر الذي دفع بعض الباحثين، والمؤسسات العلمية، إلى وضع قواعد علمية يتبعها المحققون في نشر المخطوطات، كمساهمة لتوحيد الطرق في التحقيق والنشر. فتوالت الكتب والمقالات حول هذا الموضوع، وأخذت الخبرات تتراكم لرسم قواعد هذا العلم، ومن بين الدراسات الجادة في هذا المجال، نذكر على سبيل المثال دراسة الدكتور رمضان عبد التواب ودراسة الأستاذ عبد السلام هارون، والتي ساهمت بشكل فعال في توضيح جوانب عديدة، لكنها لم تتناول كل شيء.

ويبقى علينا اليوم، العمل أكثر على توحيد طرق النشر، والتقريب بين مناهج التحقيق قدر الإمكان، وذلك بوضع أسس وقواعد موحّدة يساهم في وضعها المهتمون بتحقيق النصوص ونشرها، ولو من غير النفاذ إلى أدق التفاصيل كمرحلة أولى. ومن شأن عمل كهذا أن يقدم دليلا هاما لطلبة الدراسات العليا في جامعاتنا، ويساهم في إخراج تراثنا وتحقيقه وفق أسس وضوابط علمية دقيقة.

ولكن لنا أن نتساءل: ماذا نحقق من هذا التراث الضخم؟

لا شك أن كل جزء من تراثنا يحوي فوائد علمية وتاريخية واجتماعية، ودلالات على العصر، ولكن من أين نبدأ؟

لاشك وأن المخطوطات القديمة التي كتبها علماء القرن الثاني والثالث لها الأولوية، نظرا لقدمها وتميزها بالجدة. لكن هذا لا يعني أن أعمال المتأخرين غير مهمة، فقد يكون للمتأخر فضل على المتقدم، بما قد يضيفه إلى علمهم من خبرات واكتشافات.

في الدرجة الثانية، نجد الكتب التي تصلنا بخط مؤلفيها، إذا كان أصحابها من العلماء الراسخين، وحتى تلك التي نسخت عن أصولها التي ضاعت وفقدت، لأنها حفظت ما ضاع من كتب قديمة قيمة.

وفي المرتبة الثالثة تأتي كتب المتأخرين التي تناولوا فيها مواضيع سبقهم إليها الأولون، لكنهم تميزوا عنهم بحسن العرض وبراعة الضبط، وتستدرك ما فات الأولين من شرح لماهو غامض، وتصحيح للأخطاء، وإتمام للنقص.

وفي الدرجة الرابعة مما يجب أن يحظى بأولوية النشر، الكتب التي طبعت طباعة رديئة، وظهرت فيها أخطاء كثيرة، فأجدر بمن يتصدون للتحقيق بأن يتولوها بالعناية والتحقيق العلمي الجيد(12).

أساسيات في كيفية تحقيق النص: سنقتصر فيما يلي على أهم الأساسيات في كيفية تحقيق النص، دون تناول جميع مراحل إعداد النص المحقق للنشر، نظرا لشساعة الموضوع وتفرعه.

سبق وذكرنا بأن تحقيق النص يعني ردّه إلى الصورة التي كان عليها عندما أصدره مؤلفه، ولتحقيق ذلك، يجب تتبع الخطوات التالية:

1- جمع نسخ المخطوط: لتحقيق نص معين لا بد من معرفة مكان تواجد نسخ المخطوط، ولكن قبل القيام بعملية الجمع ، يحسن بالمحقق أن يدرس النسخ المخطوطة للكتاب المراد تحقيقه، عن طريق وصف فهارس المكتبات لها، فقد يجد مثلا بأن بعض نسخ الكتاب منقول عن بعضها الآخر، وفي هذه الحالة عليه استخدام الأمهات فحسب. وفي حالة ما لم تكن للمخطوط أكثر من نسخة، فليس للمحقق سوى الاعتماد عليها وحدها، أما إذا تعددت النسخ، فمن الخطورة الاعتماد على نسخة واحدة فحسب، لأننا لا نضمن استيفاء هذه النسخة لكل النص الذي كتبه مؤلف الكتاب.

عند تعدد النسخ ولاختيار الأهم منها كأمهات لها، علينا الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

أ- قدم النسخة، ويعرف ذلك من التاريخ المدون على آخرها، وكذلك شكل ورقها، وخصائص خطوطها، ولو أن الحكم في هذين الأمرين تقريبي نظرا لغياب معايير دقيقة

وشاملة. ثم إن قدم النسخة لا يعني بالضرورة اعتمادها أما، فقدت تكون نسخة حديثة ودقيقة، منقولة عن أصل قديم ضبطت روايته، وصححت قراءته، وهذا أنفع من الاعتماد على نسخة قديمة مليئة بالأخطاء. وفي هذه الحالة تصبح النسخة الحديثة أصلا، وتعتمد الأخريات للمقابلة.

ب- علم الناسخ، فعلى المحقق اعتماد النسخة التي يُشهد لناسخها بالعلم والدقة وتحري الصواب، والابتعاد عن النسخ التي يعلم عن ناسخها بأنه قليل العلم وكثير الخطأ.

ج- كمال النسخة: قد توجد لدينا نسخة قديمة، أو بخط عالم من العلماء، غير أنها مخرومة، أي تنقصها عدة أوراق، فحينها نفضل عليها النسخة الكاملة، التي تحتفظ بالنص كاملا.

قد يجد المحقق بإحدى النسخ زيادة أو نقصانا عن غيرها من النسخ، وهذا لا يعني بالضرورة أن بالنسخة الناقصة خرما، ذلك أن المؤلف الواحد، قد يؤلف كتابه عدة مرات فيزيد في بعضها وينقص منها. وتسمى هذه الإملاءات المختلفة للكتاب الواحد بالإبرازات(13)، وتطابق الإبرازة في زماننا هذا إحدى طبعات الكتاب الواحد. ولا ينبغي على المحقق أن يمزج بين الإبرازات المختلفة، لأن عليه المحافظة على ما يروى. لكن يمكن أن يعتمد النسخة التي أبرزها المؤلف بنفسه على التي أبرزت بعد وفاته، والمصححة على التي فيها خلل. وترتب النسخ المخطوطة من حيث علو الدرجة كالتالي:

- النسخة التي بخط المؤلف.
- النسخة التي أملاها المؤلف على تلامذته.
- النسخة المقروءة على المؤلف.
- النسخة المنقولة عن نسخة المؤلف، أو المقابلة بنسخته.
- النسخة التي كتبت في حياة المؤلف.
- النسخة التي كتبها عالم راسخ ملتزم وضابط.
- على المحقق إن لم تتوفر له نسخة مما ذكر أن يستفيد من النسخ التي اجتمعت لديه(14).

بعد اختيار المحقق للنسخة الأم، يقوم بنسخ المخطوط بخط واضح ومقروء، ويستحسن استعمال الجهاز الآلي. وعند النسخ، يأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

– تقسيم الصفحة إلى قسمين (قسم للمتن وآخر للهوامش).

– ترك بياض من جانبي الصفحة لتدوين بعض الملاحظات.

– بعد طبع النسخة الأم، تجري مقابلتها مع مخطوطتها لضبطها، ثم تقابل هذه المنسوخة مع بقية النسخ المخطوطة(15).

2– تحقيق عنوان الكتاب، ونسبته إلى مؤلفه: ينبغي على المحقق أن يطمئن إلى صحة عنوان الكتاب، وذلك بالرجوع إلى ما ألفه صاحبه من كتب، فربما قد عرض لذكره في إحدى مؤلفاته. أو بالرجوع إلى الكتب المؤلفة في بابه والمتأخرة عنه، علها أخذت عنه، وبالتالي فقد أشارت إليه. أو بالرجوع إلى كتب التراجم التي قد تورد ترجمة لصاحب الكتاب فتعرض لمؤلفاته. فقد يحدث أن ينسب الكتاب إلى غير مؤلفه في بعض المخطوطات، وبالتالي يجب على المحقق أن يبذل جهدا في البحث والتدقيق لاكتشاف الخطأ في النسبة. ولعل الخطأ في النسبة قد يحدث بسبب ضياع ورقة العنوان، واعتماد الناسخ العبارات الأولى للكتاب، لتكهن اسم صاحب الكتاب.

ثم إن التثبت من الحوادث التاريخية، أمر ضروري للمحقق حتى يتأكد من أن تلك الأحداث وقعت في عصر المؤلف، فإذا كانت الأحداث تالية لعصره مثلا، فجدير بأن يسقط من حسابه ذلك المؤلف.

3– الإلمام بموضوع الكتاب: إلمام المحقق بموضوع الكتاب أمر ضروري، لأن ذلك يمكنه من فهم النص فهما سليما. ولا يتحقق هذا سوى بدراسة الكتب التي تناولت الموضوع نفسه، أو موضوعا قريبا منه، حتى يكون المحقق على دراية كافية للخوض في التحقيق(16).

4– التمرس بالخطوط: يتوجب على المحقق أن يكون متمرنا على قراءة خطوط المخطوطات التي يستخدمها، ومطلعا على طريقة النسّاخ في كتابتهم للحروف الهجائية، حتى لا يخلط بينها. والدراية بالاصطلاحات التي يستعملونها في ضبط الشكل مثلا. حيث كان بعض الكتاب يكتبون الفتحة تحت الشدة، فيخيل لمن لم يمرن خط المخطوطة أنها شدة وكسرة،

في حين كان هؤلاء الكتاب يكتبون الشدة فوق الحرف، والكسرة تحته.

وفي ظل عدم توفر دراسة شاملة لخصائص الخط العربي على مر العصور الإسلامية، وفي مختلف الأصقاع التي تستعمل هذا الخط، يبقى على المحقق أن يتمرن جيدا على خصائص خط المخطوط الذي يحققه.

5- معرفة مصطلحات القدماء في الكتابة: يجب على المحقق أن يكون عالما بمصطلحات القدماء في كتابة، وإلا فإنه قد يسيء ضبط النص، فإذا غفل عن علامة الإحالة، اعتقد أن ما على حواشي النسخة شروحا أو إضافات من النساخ، وهي من صلب النص الذي يحققه. أو أن يخطئ في شكل بعض الكلمات كما ذكرنا من قبل في كتابة الفتحة والكسرة مع الشدة. كما نجد في بعض المخطوطات القديمة أن الكاف تكتب كاللام المقوسة بعض الشيء، بغير الشرطة الأفقية. فإن لم يدرك المحقق ذلك، خلطها باللام.

كما يختلف الكتاب القدامى في وضع بعض علامات إهمال الحروف، فبعضهم يدلّون على السين المهملة بنقط ثلاث من أسفلها، وبعضهم يكتب سينا صغيرة تحت السين، ويكتبون حاء تحت الحاء المهملة. ومنهم من يكتب همزة فوق أو تحت الحرف المهمل[17]. والأرقام تحتاج هي الأخرى إلى خبرة خاصة، نظرا لاختلاف كتابتها بين الكتاب. فهناك مثلا رموز واختصارات لبعض الكلمات أو العبارات نجدها في المخطوطات القديمة، ولاسيما في كتب الحديث، مثل: "ثنا" أو "نا" أي: حدثنا، و "أرنا" أو "أ خ نا" أي: أخبرنا.

6- التمرن على أسلوب المؤلف: مما يجب على المحقق أن يتمرن عليه كذلك، أسلوب المؤلف في الكتابة، فلكل كاتب طريقة خاصة، تتطلب خبرة خاصة كذلك. ولكي يتمكن من ذلك، على المحقق قراءة الكتاب المراد تحقيقه عدة مرات، والوقوف على غرض المؤلف في الكتاب، وفي كل فصل من فصوله، لأن هذا يمكنه من نقد ما يخالف رأي المؤلف وغرضه في النسخ، فإذا خالف ما وجد في نسخ، غرض المؤلف، مكنه ذلك من إصلاح النسخ، وهذا من أهم ما يلاحظ في نقد النصوص. ومما يعين المحقق على التمرن الجيد على أسلوب المؤلف، مراجعة الكتب الأخرى التي ألفها.

7- الاستعانة بالمراجع العلمية: من واجب المحقق تجاه النصوص المتضمنة في المخطوط

اختبارها، فبالنسبة للنصوص القرآنية، عليه أن يختبرها بالعودة إلى المصحف المتداول، وعليه أكثر من ذلك، الرجوع إلى كتب القراءات وكتب التفسير. وفي نصوص الحديث فإنه يختبرها بعرضها على مراجع الحديث لقراءة نصها وتخريجها إن أمكن.

ونفس الشيء يجب أن يقوم به المحقق إزاء كل نص من النصوص المضمنة، من الأمثال والأشعار وغيرها، فيستعين بمراجعها لقراءتها وتخريجها إن أمكن كذلك(18).

الخاتمة:

اقتضى تناول موضوع تحقيق التراث تحديد مصطلحي التحقيق والتراث، وتبيان دلالات كل مصطلح، ثم تطرقت بعدها إلى منهج العلماء المسلمين القدامى، وسعيهم إلى وضع قواعد محددة لتحقيق التراث العربي، رغم أن الجهود التي بذلت كانت بحاجة إلى تنسيق ومنهجية واضحة، نظرا لتعدد مناهج التحقيق وتفاوتها. ولكن جهودهم كانت معتبرة، حيث شكلت أسسا لتحقيق تراث الأمة، وتقديم بعض المعالم الميدانية التي تساعد المحققين على تجاوز صعوبات التحقيق الصحيح.

ثم بينت كيف أن تحقيق التراث أصبح اليوم ضرورة عصرية وحضارية، كما حاولت بعدها الوقوف على أساسيات التحقيق، علها تكون للباحثين المبتدئين دليلا ومفتاحا للتعمق في هذا الفن.

الهوامش

1 – ابن منظور، لسان العرب، نسقه وعلق عليه ووضع فهارسه: مكتب تحقيق التراث العربي، ط 2، المجلد الثالث، دار إحياء التراث العربي ـ مؤسسة التاريخ العربي، بيروت– لبنان، 1413ه/ 1993م، ص 356.

2 – العمري ليلى، جهود القدماء والمحدثين في وضع الأصول العلمية لأسس تحقيق التراث، أوراق المؤتمر الدولي لتحقيق التراث العربي والإسلامي، جامعة آل البيت، الأردن، 1427ه/ 2006م، ص455.

3 – ابن منظور، نفسه، المجلد الخامس عشر، ص227.

4 – العمري ليلى، نفسه.

5 – القاضي عياض بن موسى اليحصبي، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث – القاهرة، المكتبة العتيقة – تونس، 1389هـ/ 1970م، ص69.

6 – لتفاصيل أكثر عن السماع والقراءة والمناولة وغيرها، أنظر: أيمن فؤاد السيد، الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1418هـ/1997م، ص ص473– 507.

7 – القاضي عياض، نفسه، ص70.

8 – القاضي عياض، نفسه، ص158– 159.

(9) – القاضي عياض، نفسه، ص189.

(10) – القاضي عياض، نفسه، ص185– 186.

11 – رمضان عبد التواب، نفسه، ص15.

12 – يحي وهيب الجبوري، التحقيق: لوازمه وبداياته وآفاقه، أوراق المؤتمر الدولي لتحقيق التراث العربي والإسلامي، جامعة آل البيت، الأردن، 1427هـ/ 2006م، ص40.

13 – رمضان عبد التواب، نفسه، ص69.

14 – مُحَمَّد زكريا عناني وسعيدة مُحَمَّد رمضان، في مناهج البحث وتحقيق النصوص، دار النهضة العربية، بيروت –لبنان، ط1، 1999م، ص214.

15 – ناصر مُحَمَّد صالح، منهج البحث وتحقيق النصوص، معهد الاستقامة للدراسات الإسلامية بزنجبار، جمعية الاستقامة الإسلامية بتانزانيا، ط4، 1419هـ/1998م، ص98.

16 – عبد السلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها، مكتبة السنة، القاهرة، ط5، 1414هـ/1994م، ص55.

17 – عبد السلام هارون، نفسه، ص ص53– 54.

18 – عبد السلام هارون، نفسه، ص52.